

قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة
2022-عرض وتحليل-

*A reading of the tax revenues belonging to local communities included in the
Algerian legislation for the year 2022 – display and analyze-*



ديوش محمد أمين^{1*}، بوضياف مليكة²،

¹مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسينية بن بو علي الشلف
(الجزائر)،

m.diouche@univ-chlef.dz

²مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسينية بن بو علي الشلف
(الجزائر)،

m.boudiaf@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2022/03/06 تاريخ القبول: 2022/05/04 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

على الرغم من الجهود التي قامت بها الدولة في مجال إصلاح المنظومة الجبائية المحلية إلا أن هاته الإصلاحات لم ترق إلى مستوى إرساء نظام جبائي محلي فعال، وهذا راجع لعدة اعتبارات قانونية ومؤسسية منها تعدد وتعقد النصوص وهيمنة السلطة المركزية على إحداث وتوزيع الضرائب.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتشخيص للموارد الجبائية المحلية الواردة في التشريع الجزائري لسنة 2022، حيث خلصت إلى أنه يجب تنويع الإصلاحات التي قادتها الدولة منذ ما يقارب الثلاثين سنة بصياغة قانون جامع وواحد يحكم وينظم الجبائية المحلية لتعزيز الاستقلالية المالية الفعلية للوحدات المحلية واستكمال مسار اللامركزية.

الكلمات المفتاحية:

الجبائية المحلية؛ التشريع الجزائري؛ اللامركزية؛ الاستقلالية المالية.

Abstract:

Despite the efforts made by the state in the domain of reforming the local tax system, although the efforts these reforms did not reach the level of establishing an effective local tax system. This is due to several legal and institutional considerations, including the multiplicity and complexity of texts and the dominance of the central authority over the creation and distribution of taxes. This study aims to evaluate and diagnose the local tax resources included in the Algerian legislation for the year 2022; It concluded that these reforms led by the state nearly thirty years ago should be crowned with the formulation of a single and comprehensive law that

governs and organizes local taxes to enhance the financial independence of local units and complete the decentralization process.

Key words:

Local taxation; Algerian legislation; decentralization; Financial independence.

مقدمة:

إن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر تأتي من مصدرين رئيسيين؛ أولهما الإيرادات التي تتمثل في القروض والهبات والإعانات التي تقدمها الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية، والثاني الإيرادات الجبائية الناتجة عن استثمار الأملاك المحلية ومختلف الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي، حيث تعد هذه الأخيرة أهم مورد مالي في ميزانية الوحدات المحلية وخصوصا البلديات إذ تمثل أكثر من 90% من مجموع إيراداتها.

منه يتبين أن إصلاح المالية المحلية لا يكون إلا بإصلاح النظام الجبائي المحلي، سواء من حيث التشريعات والنصوص التي تحكم وتنظم الجباية المحلية، وكذلك من حيث الصلاحيات المخولة للجهات المسؤولة عن تحديد الوعاء الضريبي وطرق وأساليب التحصيل.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على الجباية المحلية في الجزائر على وجه العموم، وعن التشريعات الواردة والمنظمة لهذا المجال في سنة 2022 على وجه الخصوص، وكذلك العمل على تقييمها وتشخيصها والوقوف عند أهم الإصلاحات الواردة فيها.

الإشكالية:

لقد تحدث رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في أكثر من مرة وشدد على إعطاء صلاحيات أكبر للمجالس المحلية المنتخبة خصوصا في الجانب المالي، ولقد أكد في السياق ذاته على وجوب إصلاح الجباية المحلية، وعليه يقودنا هذا الأمر إلى طرح الإشكالية الرئيسية المتمثلة في: ما هي أهم التغييرات والإصلاحات القانونية التي مست النظام الجبائي المحلي لسنة 2022؟ وفيما تتمثل انعكاساتها على الاستقلالية المالية للجماعات المحلية؟.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة فرضيتين على النحو التالي: -مست النصوص القانونية المنظمة للجباية المحلية في الجزائر لسنة 2022 تغييرات طفيفة بالمقارنة مع السنوات الفارطة.

-إن الإصلاحات القانونية التي قامت بها الدولة في مجال الجباية المحلية لم يكن لها تأثير كبير على تفعيل الاستقلالية المالية للوحدات المحلية.

أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة إلى تحليل النظام الجبائي الحالي والتطرق إلى أهم الإصلاحات الواردة فيه والعمل على تقديم حلول واقتراحات للعوائق التي تحول دون إرساء نظام جبائي محلي فعال.

المنهج المستخدم:

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وهو المنهج المناسب لتحليل وتفسير مختلف النصوص القانونية التي تحكم نظام الجباية المحلية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية هي: المحور الأول: وتم التطرق فيه إلى مكونات الجبائية المحلية في الجزائر بناء على القوانين الجبائية لسنة 2022. المحور الثاني: وخصصناه إلى تقييم وتشخيص للنظام الجبائي المحلي الحالي وانعكاساته على الاستقلالية المالية للجماعات المحلية. المحور الثالث: وتم التطرق فيه إلى آفاق إصلاح الجبائية المحلية.

المبحث الأول

تنوع الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية

تتكون الجبائية المحلية في الجزائر من مجموعة من الضرائب والرسوم، ولقد صنف المشرع الجزائري هذه الأخيرة إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة مع التفرقة بين ما هو عائد من مداخيلها إلى الدولة، وتلك العائدة مداخيلها للجماعات المحلية على وجه الخصوص، وبين ما هي مشتركة في مداخيلها بين الدولة و هيئات أخرى.

المطلب الأول: الضرائب والرسوم العائدة كلياً للجماعات المحلية.

ضمن هذه الموارد الجبائية نجد سبعة رسوم: الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، رسم التطهير رسم الإقامة، رسم السكن، رسم على الأفراح، الرسم الصحي على اللحوم.

الفرع الأول: الرسم على النشاط المهني.

يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية. يحدد معدل هذا الرسم ب 1.5%، غير أنه يرفع إلى 3% فيما يخص نشاطات البناء والري والأشغال العمومية وكذلك رقم الأعمال الناتج على نشاط المحروقات بواسطة الأنايب.

يتم توزيع ناتج الرسم كالتالي:¹

- حصة البلدية 66 %.

- حصة الولاية 29 % .

- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5 %.

الفرع الثاني: الرسم العقاري.

الرسم العقاري يكون على الملكيات المبنية وغير المبنية .

أولاً-الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

يؤسس رسم عقاري على الملكيات المبنية مهما كانت وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة.

يحسب الرسم على الشكل التالي، الملكيات المبنية بآتم معنى الكلمة 3 % .

- الملكيات الشاغرة والتي لم يتم تأجيرها تطبق عليها زيادة في المعدل ب 7 %.

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية تكون كالتالي 5 % عندما تقل أو تساوي مساحتها

500 متر مربع، 7 % عندما تفوق مساحتها 500 متر مربع وتقل أو تساوي 1000 متر مربع،

10% عندما تفوق مساحتها 1000 متر مربع¹.

¹المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2022، المادة 222، ص 69.

ثانيا- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية.

يؤسس هذا الرسم على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة.

يحسب الرسم على الشكل التالي:²

5% بالنسبة للملكيات المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

أما بالنسبة للمناطق غير العمرانية فيحدد كالتالي:

5 % عندما تكون المساحة تقل على 500 متر مربع أو تساويها.

7 % عندما تفوق 500 متر مربع وتقل أو تساوي 1000 متر مربع.

10% عندما تفوق 1000 متر مربع .

3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية.

يؤسس الرسم العقاري على الملكيات سواء المبنية أو غير المبنية في البلدية التي توجد بها هذه الأملاك.

الفرع الثالث : رسم التطهير أو رسم رفع القمامات المنزلية.

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي وذلك على كل الملكيات المبنية، ويكلف قابض الضرائب المختص إقليميا بعملية تحصيله، وتعفى منه الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامة المنزلية.

يحدد مبلغ تعريفات الرسم كالتالي:³

- 2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني .

- 10000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري.

- 18000 دج على كل ارض مهينة للتخميم والمقطورات .

- 80000 دج على كل محل ذو استعمال صناعي أو حرفي ينتج كميات كبيرة من النفايات تفوق الأصناف المذكورة سابقا.

الفرع الرابع : الرسم على الإقامة.

ينشأ هذا الرسم لفائدة البلديات، ويؤسس بعنوان إقامة الأشخاص بالمؤسسات الفندقية والقرى السياحية وما شابه ذلك.

تطبق تعريفات الرسم على كل شخص عن كل يوم إقامة كالتالي:⁴

- 600 دج بالنسبة للفنادق المصنفة 5 نجوم .

- 500 دج بالنسبة للفنادق المصنفة 4 نجوم.

- 300 دج بالنسبة للفنادق المصنفة 3 نجوم.

- 200 دج المصنفة نجمتين.

¹المادة 261 - ب، نفس المرجع، ص74.

²المادة 261- ز، نفس المرجع، ص76.

³المادة 67 من الأمر رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد 100 الصادر في 30 ديسمبر 2021.

⁴المادة 69 ، نفس المرجع.

- 100 دج المصنفة نجمة واحدة.

الفرع الخامس : رسم السكن.

يؤسس رسم سنوي على السكن يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات الجزائر، عنابة، قسنطينة، وهران. يتم اقتطاع هذا الرسم من طرف وكلاء شركات توزيع الكهرباء والغاز على وصولات الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع ويدفع ناتجه لفائدة البلديات.¹

الفرع السادس : الرسم على الأفراح.

من أقدم الموارد الجبائية للجماعات المحلية في الجزائر، يعود تأسيسه إلى سنة 1965 ويدفع للبلدية مقابل رخصة تمنحها لإقامة الحفلات والأفراح على إقليمها.

آخر تعديل طرأ على هذا الرسم كان بموجب قانون المالية لسنة 2001.²

الفرع السابع : الرسم الصحي على اللحوم.

إن ذبح الحيوانات يخضع لرسم لفائدة البلديات، حيث تحدد تعريفة الرسم ب 10 دج عن الكيلوغرام الواحد على اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات التالية:

الخيول، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر.³

المطلب الثاني: الضرائب والرسوم العائدة جزئيا للجماعات المحلية.

تستفيد الجماعات المحلية من عائدات 13 ضريبة ورسم تنقاسمها مع الدولة أو هيئات أخرى.

الفرع الأول: الضريبة على الثروة.

تحدد نسبة الضريبة على الثروة على حسب السلم التصاعدي التالي:

جدول رقم-1- يوضح نسبة الضريبة على الثروة.

النسبة السنوية	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار
0%	يقبل عن 100.000.000 دج
0.15%	من 100.000.000 دج إلى 150.000.000 دج
0.25%	150.000.001 دج إلى 250.000.000 دج
	250.000.001 دج إلى 350.000.000 دج

¹المادة 111، نفس المرجع.

²فراري محمد، "أفاق إصلاح النظام القانوني للجبائية المحلية : نحو إصدار قانون للجبائية المحلية"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد الأول (2021)، ص 2777.

³لمديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، طبعة 2022، المادة 452، ص 64.

0.35%	
0.5%	من 350.000.001 دج إلى 450.000.000 دج
1%	ما يفوق 450.000.000 دج

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022.

يتم توزيع الضريبة كالتالي: ¹

- 70 % لميزانية الدولة .

- 30 % لميزانيات البلديات.

الفرع الثاني: الضريبة الجزافية الوحيدة.

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني.

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقنية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري 8.000.000 دج ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي.

يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي: ²

- ميزانية الدولة 49% .

- غرف التجارة والصناعة 0.5% .

- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0.01% .

- غرف الصناعة التقليدية والمهن 0.24% .

- البلديات 40.25% .

- الولاية 5% .

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5% .

الفرع الثالث: القسيمة على السيارات.

تؤسس قسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر.

تدفع تعريفه القسيمة لدى كل من قابضي الضرائب والبريد والمواصلات مقابل تسليم قسيمة لاصقة.

يوزع حاصل تعريفه القسيمة كالتالي: ³

- 20% للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

¹المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص85.

²المادة 282 مكرر5، نفس المرجع، ص87.

³المديرية العامة للضرائب، قانون الطابع، طبعة 2022، المادة309، ص46.

- 30% لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- 50% لميزانية الدولة.
- الفرع الرابع : الرسم على القيمة المضافة.**
- يوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يأتي: ¹
- أولا : بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل.**
- 75 % لميزانية الدولة.
- 10 % لفائدة البلديات مباشرة.
- 15 % لصندوق التضامن والتضامن للجماعات المحلية.
- ثانيا: بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد.**
- 85 % لميزانية الدولة.
- 15% لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛ وتوزع هذه الحصة بين الجماعات الإقليمية حسب ضوابط ومعايير التوزيع المحددة في التنظيم.
- الفرع الخامس: ضريبة المداخل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية.**
- يوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريع العقارية كما يلي:²
- 50% لميزانية الدولة.
- 50% لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار.
- الفرع السادس : الرسم المطبق على تعينات الدفع المسبق من طرف متعاملي الهاتف النقال.**
- يستحق هذا الرسم شهريا على عاتق متعاملي الهاتف النقال مهما كانت طريقة إعادة التعبئة. يتم تحصيل مبلغ الرسم بنسبة 7 % وتطبق على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر ويوجه 2 % من ناتجه كالتالي:³
- 35 % للبلديات.
- 35 % لميزانية الدولة.
- 30 % لصالح الصندوق الخاص للتضامن الوطني.
- الفرع السابع : رسم على عدم استغلال العقار الصناعي.**
- ينشأ هذا الرسم على عاتق كل مستفيد من قطعة أرضية مهينة ذات استعمال صناعي والتي بقيت لمدة تفوق 03 سنوات ابتداء من تاريخ تخصيصها .
- يحدد مبلغ هذا الرسم المحصل سنويا ب 5% من قيمتها التجارية، ويوزع ناتجه كالتالي: ⁴
- 60 % لفائدة البلديات مكان تواجد الأرض.

¹المادة 98 من الأمر رقم 21-16، مرجع سابق.

²المادة 42 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص17.

³المادة 70 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.

⁴المادة 104، نفس المرجع.

40- % لفائدة حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية.

الفرع الثامن : الرسوم المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

رسم الحث على التخلص من مخزون النفايات الناجمة عن العلاج الطبي أو البيطري، ويخصص حاصله

كالتالي 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل، 30% لفائدة ميزانية الدولة، 20% لفائدة البلديات.¹

- رسم على الزيوت والشحوم، ويخصص حاصله ب 42% لميزانية الدولة و 34% لفائدة البلديات و 24% المتبقية فتذهب لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل بالنسبة للشحوم والزيوت المصنوعة داخل الوطن، أما خارج الوطن فحصة البلديات تذهب لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وتبقى باقي الحصص كما هي.²

- رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، حيث تخصص عائدات هذا الرسم كالتالي 34% لميزانية الدولة وكذلك البلديات، و 16% للصندوق الوطني للبيئة والساحل وكذلك الصندوق الوطني للمياه.³

- رسم تكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي، حيث تخصص عائداته ب 50% لميزانية الدولة و 33% للصندوق الوطني للبيئة والساحل و 17% لفائدة البلديات.⁴

- رسم لتشجيع عدم التخزين، عائدات هذا الرسم تذهب 46% لميزانية الدولة و 38% للصندوق الوطني للبيئة والساحل و 16% لفائدة البلديات.⁵

- رسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة، يحدد مبلغ هذا الرسم ب 750 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة و 450 دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة.⁶

يوزع حاصل هذا الرسم كالتالي ب 35% للصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية و 34% لصالح ميزانية الدولة و 30% لصالح الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني و 1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.⁷

جدول رقم-2- يوضح حصص الجماعات المحلية من كل ضريبة أو رسم بالنسب المئوية

الحصص	حصة البلديات	حصة صندوق	حصة الولاية
-------	--------------	-----------	-------------

¹المادة 90 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81 الصادر في 30 ديسمبر 2019.

²المادة 93، نفس المرجع.

³المادة 92، نفس المرجع.

⁴المادة 91، نفس المرجع.

⁵المادة 89، نفس المرجع.

⁶المادة 54 من القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد 79 الصادر في 30 ديسمبر 2018.

⁷نفس المرجع.

قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022-عرض وتحليل.-

نوع الضريبة أو الرسم.	(%)	الضمان والتضامنيين الجماعات المحلية (%)	(%)
الرسم على النشاط المهني	66%	5%	29%
الرسم على العقارات المبنية وغير المبنية	100%	-	-
رسم التطهير	100%	-	-
رسم الذبح	100%	-	-
رسم السكن	100%	-	-
رسم على الأفراح	100%	-	-
الضريبة على الثروة	30%	-	-
الضريبة الجزافية الوحيدة	40.25%	5%	5%
القسيمة على السيارات	-	30%	-
الرسم على القيمة المضافة	- في الداخل 10% - عند الاستيراد 00%	- في الداخل 15% - عند الاستيراد 15%	-
ضريبة المداخل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية	50%	-	-
رسم على عدم استغلال العقار الصناعي	60%	-	-
رسم تعبئة الهاتف	35%	-	-
رسم الحث على التخلص من النفايات الناجمة عن العلاج الطبي أو البيطري	20%	-	-
رسم على الزيوت	- داخل الوطن 34%	- داخل الوطن 00%	-

ديوش محمد أمين وبوضياف مليكة

والشحوم	-خارج الوطن 00%	-خارج الوطن 34%	
رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	-	-	34%
رسم تكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي	-	-	17%
رسم لتشجيع عدم التخزين	-	-	16%
رسم على الأطر المطاطية	-	35%	-
رسم الإقامة	-	-	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوانين الجبائية لسنة 2022.

المبحث الثاني

تقييم النظام الجبائي المحلي لسنة 2022 وإنعكاساته على الاستقلالية المالية للجماعات المحلية يتناول هذا المبحث تشخيصا للنظام الجبائي المحلي الحالي مع التطرق للتغيرات الواردة فيه بالمقارنة مع ما ورد في سنة 2021 .

المطلب الأول: التغيرات الواردة في النصوص القانونية المنظمة للجبائية المحلية لسنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021.

شهدت الجبائية المحلية من خلال التشريع الجبائي الحالي لسنة 2022 في مختلف القوانين والنصوص التنظيمية تغييرات جد طفيفة بالمقارنة مع سنة 2021 يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- تغير طفيف في الرسم على النشاط المهني فبعدما كان محددا ب 2% في سنة 2021 تم تخفيضه إلى 1.5% في سنة 2022 ، كما تم رفعه إلى 3% بالنسبة لأنشطة الإنتاج بعدما كان 1% فقط.

-كما حدثت تغييرات طفيفة في تعريفات رسم التطهير.

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية، بالنسبة للملكيات الثانوية تم تخفيض العدد المضاعف إلى 7% بعدما كان 10% ، أما بالنسبة للملكيات غير المبنية فقد تم توحيد الرسم بعدما كان يحسب على حسب المناطق.

- الرسم على الإقامة أصبح له باب فرعي في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وهو ما لم يكن في 2021.

- الضريبة على الثروة ، شهد في بابه الفرعي إلغاء المادة 281 مكرر 3.

جدول رقم-3- يوضح الإصلاحات الجبائية المحلية لسنة 2022 بالمقارنة مع

سنة 2021 .

2021	2022	السنة
------	------	-------

قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022- عرض وتحليل.-

نوع الضريبة أو الرسم.		
الرسم على النشاط المهني	-تم تحديده ب 1.5 % -يرفع إلى 3% بالنسبة لأنشطة الإنتاج.	-الرسم كان محددًا ب 2%. -يتم تخفيضه إلى 1 % بالنسبة لأنشطة الإنتاج.
رسم التطهير	تغيرت التعريفات : -2000 دج استعمال سكني. -10000 دج استعمال تجاري. -18000 دج أرض للتخميم. -80000 دج ذو استعمال صناعي.	-تعريفات الرسم: -ما بين 1500 دج و 2000 دج استعمال سكني. -ما بين 4000 دج و 14000 دج استعمال تجاري. -ما بين 10000 و 25000 دج أرض للتخميم. -ما بين 22000 إلى 132000 دج أرض ذو استعمال صناعي.
الرسم العقاري على الملكيات المبنية	-تم تقليص العدد المضاعف ، حيث أصبح يقدر ب 7 %	-بالنسبة للملكيات الثانوية تخضع لمعدل مضاعف 10 %
الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية	-تم توحيد الرسم في كل المناطق.	-كان الرسم يحسب على حسب المناطق.
الرسم على الإقامة	-أصبح له باب فرعي في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.	-لم يكن له باب فرعي في القانون.
الضريبة على الثروة	-إلغاء المادة 281 مكرر 3.	-المادة 281 مكرر 3 تنص على أنه في حالة وجود اعتراض على تقدير الأموال؛ يلتزم من اللجنة الوزارية المشتركة الإدلاء برأيها.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوانين الجبائية لسنتي 2021 و 2022.

المطلب الثاني: كثرة الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية والتعدد والاستقرار في التشريع الجبائي.

كثرة الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية تمثل إحدى أهم سمات النظام الجبائي المحلي، حيث أن أزيد من (20) ضريبة ورسم جعل هذا النظام يتميز بصيغة معقدة في هيكله العام وبالتالي فإن التقليل من عدد الضرائب والرسوم أو إلغاء الضعيفة منها التي تشترك فيها الجماعات المحلية مع الدولة أو الهيئات الأخرى يثمن من مردودها ويخفض من عائد تحصيلها. كما أن كثرة وتعدد القوانين التشريعية الضريبية تجعل من النظام الضريبي غير ثابت وغير مستقر، حيث هناك أزيد من (13) نص قانوني يضبط وينظم مختلف الرسوم والضرائب العائدة للجماعات المحلية؛ إضافة إلى الغموض الذي يكتنف العديد من النصوص القانونية، كما هو ملاحظ جليا في العديد من العبارات والمفاهيم بالإضافة إلى كثرة الإحالات بين نصوص المواد في القوانين الجبائية والتي تمتد إلى عدة قوانين أخرى ذات صلة تخص العقوبات والآجال وكيفيات الدفع والتصريحات.¹

المطلب الثالث: احتكار السلطة المركزية لإحداث وتوزيع الضريبة.

لا يمكن للجماعات المحلية بأي حال من الأحوال إحداث ضرائب أو رسوم مهما كان نوعها، وكذلك الأمر في تحديد نسبها، إلا في حالات معينة يجيز القانون للبلديات تحديد السعر الضريبي مع مراعاة الحد الأدنى والأقصى المحدد من طرف المشرع دون إحداث وعاء جديد. ويعتبر الرسم على الحفلات و الأفراس أبرز مثال على قدرة البلديات على تحديد السعر الضريبي.²

أما بالنسبة للضرائب المشتركة بين الجماعات المحلية وهيئات أخرى فالمشرع في هذه الحالة يحدد بدقة الوعاء الضريبي وكذلك السعر مع منح وتخصيص نسبة معينة من المداخل الضريبية للجماعات المحلية، ولا يضع المشرع أية معايير سواء كانت على حسب المناطق أو عدد السكان أو احتياجاتهم، وإنما نسبة واحدة تطبق على جميع البلديات والولايات في القطر الوطني، وأبرز مثال عليها الرسم على النشاط المهني، الضريبة الجزافية الوحيدة والضريبة على الثروة.

إن جميع الموارد الجبائية التي تشترك فيها البلدية سواء مع الدولة أو مع هيئات أخرى فإن اختصاص تحصيلها يعود إلى مصلحة الضرائب المختصة إقليميا أو إحدى الهيئات الأخرى، وهذا ما يفسر عدم قدرة البلديات على التحكم في ماليتها نظرا للقيود المفروضة عليها ومقتضيات الوصاية التي تمارسها الإدارة المركزية في هذا المجال.

المبحث الثالث

آفاق إصلاح الجباية المحلية

¹صابر عباسي، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، 2016)، ص 139.

²صيف عصام، أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، 2017-2018)، ص 157.

قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022-عرض وتحليل-.

إن إصلاح الجبائية المحلية يشكل إحدى الاهتمامات الرئيسية للدولة قصد تكيفه مع الأوضاع الجديدة، خصوصا وأن سنة 2022 أعلن على أنها سنة الإقلاع الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا الإصلاح يجب أن يمس الشق القانوني بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: تبسيط النظام الجبائي المحلي.

إن الصياغة التشريعية للقواعد القانونية الخاصة بالجبائية المحلية يجب أن تتصف بقاعدة الوضوح واليقين، فالنصوص غير الواضحة والمبهمة يمكن أن تحمل عدة تأويلات وكذلك التعارض بين القوانين يمكن أن يؤدي إلى إفراز ثغرات مما تنجر عليها عدة تعقيدات في عملية التحصيل الضريبي، وبالتالي فإن إرساء نصوص قانونية تتسم بالوضوح والبساطة يمكن أن يساهم في الرفع من معدلات التحصيل الجبائي.¹

كما أن إصلاح الجبائية المحلية لا يقوم فقط على تبسيط النصوص القانونية، بل أن حتى تعدد الضرائب والرسوم هو في حد ذاته مشكل وعائق كبير نحو الإصلاح، والحل لا يكون إلا بتقليص أو إلغاء الرسوم ذات المردودية الضعيفة التي تشكل ازداواجا ضريبيا مع جبايات الدولة أو الهيئات الأخرى.

كما أن تجميع الرسوم والضرائب العائدة للجماعات المحلية في قانون جامع وشامل واحد أصبح أمرا لا مفر منه، وهو ما عملت عليه الدولة من خلال مشروع قانون الجبائية المحلية والذي أصبح أمره مجهولا لحد الآن فلا هو عرض على البرلمان للتصويت عليه ولا هو أدرج ضمن أعمال مجلس الحكومة أو الوزراء.

المطلب الثاني: العمل على إضفاء الاستقرار على القوانين الجبائية.

إن النصوص القانونية التي تتضمن الجبائية المحلية يجب أن يشملها عنصر الاستقرار، وهو الشيء الغائب في المنظومة القانونية الجبائية في الجزائر، فمنذ إعادة تصميم النظام الجبائي بعد سنة 1991 والذي تضمن إلغاء وإدراج العديد من الرسوم والضرائب، جاءت فترة ثانية أيضا شهدت إصلاحات عميقة وكان ذلك بعد سنة 2000 إذ تم إدراج العديد من الرسوم والضرائب والتي لم تكن من قبل كفرض الرسوم للحفاظ على البيئة.²

منذ سنة 2007 وإلى يومنا هذا شهدت النصوص القانونية التي تتضمن الجبائية المحلية عدة تغييرات سواء بإلغاء مواد أو تعديلها أو إضافة مواد جديدة لم تكن، ويمكن أن نتطرق إلى بعض التغييرات كالاتي:

-سنة 2007 فرض الضريبة الجزافية الوحيدة.

- في سنة 2008 فرض العديد من الرسوم التي تتعلق بالحفاظ على البيئة كالرسم على الأطر المطاطية، الرسم على الزيوت والشحوم، رسم تحفيزي على النفايات ..الخ.

¹سارة دلاجة، "أهمية إصلاح الجبائية المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد الأول (2017)، ص 33.

²نبيلة مسيليتي، " الجبائية المحلية خيار إستراتيجي لدعم مداخل الجماعات المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة- دراسة ميدانية ببلدية حاسي ماماش للفترة 2013- 2017-"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الأول (2019)، ص 176.

- تعديل العديد من الرسوم والضرائب في كل مرة كرسوم المحافظة على البيئة ورسم تعبئة الهاتف.

-إلغاء العديد من الضرائب والرسوم كرخص البناء، رخص تقسيم الأراضي والتهديم وكذلك طوابع الإعلانات المختلفة في سنة 2020.

إن العمل على إضفاء الاستقرار على النصوص القانونية المنظمة للحماية المحلية لا يعني أن تتسم بالجمود، لكن كذلك إحداث تغييرات مفاجئة ومتعددة ينعكس بالسلب على التحصيل الضريبي من جهة وعلى ثقة المواطن في مؤسسات الدولة من جهة أخرى مما ينجر عنه ما يسمى بالتهرب والغش الضريبي.

خاتمة:

على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في النصوص القانونية التي تنظم الموارد الجبائية التابعة للجماعات المحلية خصوصا بعد سنة 1992 التي شهدت إضافة العديد من الرسوم والضرائب لعل أبرزها تلك المتعلقة بالبيئة إلى جانب العمل على الرفع من الرسوم الأخرى، إلا أن هذا المجال لا تزال تشوبه العديد من العقبات سواء من ناحية النصوص القانونية أو من ناحية الصلاحيات الممنوحة للمنتخبين المحليين في إقرار أو توزيع وتحصيل الموارد الجبائية المحلية. وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نجمل مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

- توحيد النصوص القانونية المنظمة للموارد الجبائية التابعة للجماعات المحلية في نص قانوني واحد جامع، وهو ما عملت عليه الدولة وبالفعل تم الإعلان عن مشروع قانون لكن لا جديد عليه لحد الساعة.

- ضرورة إعادة النظر في الجهة المسؤولة عن تحصيل الموارد الجبائية من خلال إعطاء الفرصة للوحدات المحلية للمشاركة في تحديد الوعاء الضريبي.

- إعادة النظر في توزيع الضرائب بصفة عامة بين الدولة والوحدات المحلية، وذلك على أساس تخصيص الجزء الأكبر من الرسوم والضرائب ذات الطبيعة المحلية للبلديات والولايات من جهة، والعمل على تنمية الموارد الذاتية وفق خطة شاملة من جهة أخرى.

- بعض الضرائب والرسوم المحلية، يجب أن تكون موضوع تقييم من حيث تكلفتها مقارنة بمردودها، وذلك بغرض اتخاذ قرارات حكيمية ناجعة بشأنها إما بالإصلاح أو التخلي عنها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- النصوص القانونية والتنظيمية.

- 1- القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017.
- 2- القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد 79 الصادر في 30 ديسمبر 2018.
- 3- القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81 الصادر في 30 ديسمبر 2019.

قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022-عرض وتحليل-.

- 4- الأمر رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد 100 الصادر في 30 ديسمبر 2021.
- 5- المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2022.
- 6- المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، طبعة 2022.
- 7- المديرية العامة للضرائب، قانون الطابع، طبعة 2022.

ثانيا-المقالات العلمية.

- 1-سارة دلاجة، "أهمية إصلاح الجبائية المحلية في سبيل تحقيق التنمية المحلية"،مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد الأول (2017).
- 2- فراري محمد، "آفاق إصلاح النظام القانوني للجبائية المحلية : نحو إصدار قانون للجبائية المحلية"،مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد الأول (2021).
- 3- نبيلة مسيليتي، " الجبائية المحلية خيار إستراتيجي لدعم مداخل الجماعات المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة- دراسة ميدانية بلدية حاسي ماماش للفترة 2013-2017-"،مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الأول (2019).

ثالثا-الرسائل والمذكرات الجامعية.

- 1-صابر عباسي؛ دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجبائية، 2016).
- 2- صياف عصام،أثر الجبائية المحلية على مالية البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه(جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص إدارة محلية، 2017-2018).